جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع وإستشراف مستقبل

د/ وحيد مامون معوض عافية
مدرس بقسم الاجتماع- جامعه المنوفية

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة أصل ودلالة مفهومي المجتمع المدني والدولة، وتبين بصورة واضحة أن تحليل أصل كل مفهوم وعلاقته بالآخر يرتكز على بعضهما البعض، وأن دلالتهما مرتبطة بالتطور الاجتماعي والسياسي والفكري للبلدان الغربية، إذ كان المفهومان يظهران بمعان جديدة تتناسب مع طبيعة التطور التاريخي لهذه البلدان، أما استخدام المفهومين في البلدان العربية في مجالات الفكر والممارسة السياسية والاجتماعية فكانت حديثة العهد وغير متجذرة، إذ ترجع بداية استعمال مفهوم المجتمع المدني كأداة فهم وتحليل مع أواسط ثمانينات القرن الماضي. والجدير بالذكر هو أن عملية إدخال المفهومين كان في خضم ديناميكية التحولات العميقة التي تمر بها منطقة البلدان العربية، ولذلك انقسم المفكرون المهتمون بدراستهما إلى فئتين بين مؤيد لصلاحية استخدامهما ومتحفظ عن ذلك. وتتمثل مساهمتنا من خلال تناول هذه الجوانب في إبراز أهمية مناقشة إشكالية الجمعيات التي يتكون منها ما هو معروف في البلدان العربية بالمجتمع الأهلي، من حيث اختلافها عن جمعيات المجتمع المدني ومكانتها ومدى قدرتها على لعب أدوار هامة في تقدم المجتمعات. وتوصلت الدراسة إلي: أن القوانين التي تعطي حق الإشراف علي أنشطة الجمعيات أصبحت بمثابة ممارسات بيروقراطية تضعف الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني وتحصره في أضيق نطاق. كما أن الصلاحيات المُطلقة التي تخول للدولة حل الجمعيات أو إدماجها، تؤدي إلي حالة إنعدام ثقة متبادلة وإلي علاقات متوترة، تستطيع الحكومات من خلالها أن تستخدم تلك الصلاحيات الممنوحة لها بحكم القانون من السيطرة علي المنظمات الأهلية. وأن تعدد مستويات الرقابة والإشراف يخلق إشكاليات عديدة تعوق قيام المنظمات ببرامجها ومشروعاتها، خاصة إذا ما كانت الدولة تساند سلطات الإشراف وتعطيها الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها دون حدود. أما الكلمات المفتاحية: الدولة، المجتمع المدني، الجمعيات الأهلية.

مقدمة:

تشكل دراسة المجتمع المدني أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وهي العلاقة التي تنطوي علي آثار بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية في بُعديها الوطني والمحلي، وفي إضفاء الطابع الديموقراطي علي عمليات التسيير، خاصة في ظل المتغيرات الحادثة علي مستوي النسق الدولي المرتبطة بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة القائمة علي تفعيل دور الفرد علي مستوي السياسات العامة وسياسة التنمية المرتبطة بتوسيع مجال المشاركة السياسية

والمجتمعية (عثماني، ٢٠٢٠). كما يُعتبر مفهوم الدولة والمجتمع المدني نبت الفكر الأوروبي، فقد تمخضت إرهاصاتهما الأولية في سياق تجارب المجتمعات الأوروبية وتحولاتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث خضعا لصيرورة تطور تاريخي ذات تعبيرات واستخدامات متباينة لمضمون لا يتحدد سلفاً، بل يُشكل ويُعاد بناؤه في كل مرحلة إنطلاقاً من القوي الاجتماعية المكونة له. فحدود كلاً من الدولة والمجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعية، فما كان في حقبة تاريخية من شئون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شئون الدولة والعكس.

تلك العلاقة التي تمظهر فيها التلازم في النشأة والتطور والتكامل الوظيفي، مهدت الطريق لبلورة إتفاق حول رؤي مؤداها، أن مفهوم المجتمع المدني قد تحددت صياغته في سياق علاقته بالدولة، حيث يُري أن قوة المجتمع المدني وطبيعته وتشكيله والمساحة التي يمارس فيها دوره، تتحدد في مواجهة مؤسسات الدولة وهو في النهاية نتاج العلاقة معها، ومن هذا المنطلق فإن من يتحدث عن المجتمع المدني يكون مجبراً علي الحديث عن الدولة والعكس. وبغض النظر عن الظرفية التي يمر بها المجتمع المصري – وبعد ٢٥ يناير – فإن تلك التوجهات تتطلب تكيف مؤسسي في بنية ووظيفة الدولة، وإعادة تنظيم وظائفها التقليدية وتفعيل دور المواطن والمجتمع المدني بكل تنظيماته، إلا أن ذلك يتم بدرجة لا تتناسب مع سرعة تلك التحولات وحتمية تفعيل دور المشاركة المجتمعية(زيد، ٢٠١١، ٣-٤).

ومن الملاحظ أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتسم بالتوتر الشديد، نظراً لأن الدولة تسعى لتقليص الدور السياسي للمنظمات الأهلية، في حين تسعى هذه المنظمات لتوسيع نطاق استقلاليتها بشكل متواصل(الأفندي،١٩٩٨، ٢٣). وهذا يعنى أن حال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في بعض الأحيان، يتمثل في كونها علاقة هيمنة من ناحية ونفى للمجتمع المدني من ناحية أخرى(النجار، ٢٠٠٨، ٦١). وبالتالي قد يكون نمط علاقة الدولة بالمجتمع المدني وفى القلب منها المنظمات الأهلية، محدداً مهماً للدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات كتنظيمات وسيطة تعمل على تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني(إبراهيم، ٢٠٠٢، ٦٣-٨٣). وهكذا يثور التساؤل: هل انتفت علاقة التناغم ما بين الدولة وبين المجتمع المدني والتي سمحت للمجتمعات الغربية الرأسمالية بتحقيق منجزات حقوق الإنسان والديموقراطية عبر تاريخها؟

إشكالية الدراسة:

ترجع مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إلي أواخر القرن الثامن عشر، حيث تري الدولة نفسها في مواجهة قوي جماعية مثل الجمعيات الأهلية والاتحادات القومية التي أنتجتها، وتحاول أن تشكك في أولويتها في الترتيب وتتسابق معها علي السلطة والتأثير، فبناء المجتمع المدني يعتمد من ناحية علي تمركز السلطة في المؤسسات الحكومية، ومن ناحية أخري علي

المسيرة التي تلي ذلك للمنافسة بين الدولة والمجتمع حول السلطة التي تنقل ومنذ القرن التاسع عشر إلي المجتمع المدني، لدرجة أن تساؤل المفكرون عن أين عرفت هذه المرحلة أوج العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني؟ ثم عادت لتختفي من التداول لحوالي قرن كامل وعادت من جديد في الثلث الأخير من القرن العشرين لتحتل صدارة النقاش السياسي، وعلي مر هذه الأزمنة كان للمجتمع المدني منظوره ومتضمناته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة في تغير دائم(حسين، ٢٠٢٠، ٢٥٢). وزاد الأمر حده من خلال مجموعة القوانين التي تنظم شئون المجتمع المدني، رغم إعتبار القيادة السياسية عام ٢٠٢٢ عاماً للمجتمع المدني.

وعلي ما يبدو أن مشكلة هيمنة الدولة العربية علي منظمات المجتمع المدني من خلال التنظيم التشريعي والتدخل الإداري المُفرط في توغله، قد أوجد في المجتمع العربي حركة ثقافية تنحو إلي الفصل بين المجتمع المدني والدولة بما يكفل استقلالية الأول بعيداً عن الثانية، بل إن استخدام مصطلح المجتمع المدني هو أحد تجليات الرغبة في الخلاص من سيطرة الدولة، فأصبح قطاع عريض من المثقفين العرب يفضلون استخدام مصطلح المجتمع المدني بدلاً من مصطلح العمل التطوعي أو العمل الأهلي أو غير ذلك من المصطلحات التي كانت متداولة في حقبة هيمنة الدولة وما قبلها(فرحات، ٢٠٠٤، ١٠٦-١٠٧). كما أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ليست علاقة نفي وإثبات، وإنما هي علاقة يتحول فيها كلاً من طرفيها إلي مُركب مُكون للطرف الآخر. بقول آخر لم يعد الخيار مطروحاً بين دولة ديموقراطية تنفي الحاجة إلي مجتمع مدني لأنها تمثله، وبين مجتمع مدني ينفي الحاجة إلي الدولة لأنه قادر علي إدارة شئونه، فالمجتمع المدني شرط لوجود الدولة، والدولة شرط وجود المجتمع المدني(الصبيحي، ٢٠٠٠، ١٨٧).

كما أن الاهتمام بدراسة الدولة قد صاحبه قدر أكبر من الاهتمام بدراسة المجتمع من حيث ممارساته وأشكاله التعبيرية، بمعني آخر أن درجة الاهتمام لدي المثقف العربي قد انتقلت من الاهتمام العمودي المتجه إلي أعلي – أي إلي الدولة – إلي الاهتمام بدراسة المحور الأفقي، من خلال دراسته أو بالأحري اهتمامه بالنسق الاجتماعي والحركات المتعددة الأبعاد للممارسة الاجتماعية. وقد تعددت الآراء التي حاولت أن تدرس هذه العلاقة، بمعني آخر أن هناك اتجاهاً لدي البعض يعتقد أن المجتمع الأهلي القوي يقوم علي أنقاض الدولة الضعيفة، إلا أننا ومع ذلك نعتقد أن ايجاد قدر من التوازن بين الدولة والمجتمع المدني شرط أساسي لقيام مجتمع أهلي قوي(الشبراوي، ٢٠٠٣، ١٩٦). ولا شك أن الإلحاح داخلياً علي تنشيط دور المجتمع المدني وإن كان يجد له مبررات عدة تجد معينها في ظروف الحالة المصرية، فمحاولات خلق مجتمع مدني قوي كانت بالأساس تستهدف تقوية ومساندة توسيع الديموقراطية من خلال خلق تهنظيمات للفئات المختلفة تمثل جماعات مصالح وضغط ونقابات تسهم في النهاية في خلق رأي عام مُستنير، إلي جانب دور

هام بدأت تلك التنظيمات والمؤسسات تضطلع به من خلال توفير خدمات في صور مختلفة، كمحاولة لسد الفراغ الذي خلفه تراجع دور الدولة بعد تطبيق سياسات التحرير بدءً من عام ١٩٩١(البدري، ٢٠٠٢). ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والتي يمكن طرحها في التساؤل العام: ما المحددات التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟

أهمية الدراسة:

ثمة حقيقة تتضح ملامحها في هذا السياق، حيث يثار حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني جدلاً لا يخلو من شك متبادل، وتستمر العلاقة وفقاً لهذا النمط من خلال تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخري، فإذا كان المجتمع المدني يرصد أخطاراً يمكن أن تُلحقها الدولة أو السلطة به، فالدولة تري إمكانية تحول مؤسسات المجتمع المدني إلي خدمة المصالح الخاصة أو السعي للربح والنفوذ، ليصل الصراع بين القوي الاجتماعية إلي حد العنف وهو ما تعتبره الدولة خطراً حقيقياً. كما أنه وفي سياق الجدل المثار حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني في مصر، كأهم إشكالية لتطور المجتمع المدني في الحقبة التاريخية المعاصرة، يتضح وجود أزمة ثقة لا يستطيع أي تحليل علمي تجاهلها، حيث تعتبر تلك الأزمة نتاجاً لتراكمات العلاقات التي حكمت الدولة والمجتمع المدني من أوائل القرن الماضي، وإزدادت تلك الأزمة عمقاً بين الدولة والمجتمع المدني مع تزايد صعود التيار الإسلامي وقدرته علي النفاذ إلي العديد من المنظمات الوسيطة كالجمعيات الأهلية والنقابات، مما جعل الدولة تشدد من آلياتها بوسائل متعددة، لتمنع تمكن التيار الإسلامي من التحكم في أمور مؤسسات المجتمع المدني.

ولتلك الأسباب مجتمعة نعتقد أن جزءاً كبيراً من محددات تطور المجتمع المدني يرتبط بعلاج أزمة الثقة بين تلك المؤسسات والدولة، في إطار جديد تحكمه الحاجة الماسة لتكيف وتوافق بني ووظيفة الدولة مع آثار وتجليات العولمة، خاصة إذا ما كانت الدولة مضطرة لأن تنسحب من ميادين تقليدية كثيرة، وترغب بأن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بسد هذا النقص والوفاء بإحتياجات كثير من الفئات التي تخلت عنها. بالإضافة إلى ما سبق تتحدد أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١ – أن ثمة تطور هام قد حدث في الكتابات السوسيولوجية حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني، حيث تجاوزت تلك العلاقة فكرة التمركز حول نموذج الدولة، كما جاء في أعمال هوبز وهيجل وماركس وفيبر وغيرهم، وتعداهم إلي الاهتمام بإكتشاف الممارسات الاجتماعية الأخري مثل الحركات الاجتماعية وغيرها، وبداية من جرامشي ودراساته عن المجتمع المدني، ثم أعمال بورديو وتركيزه علي إعادة الاهتمام للفاعلين الاجتماعيين، أصبحت مفاهيم جديدة مثل الديموقراطية والمجتمع المدني في بؤرة الاهتمام السوسيولوجي.

٢ – أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لا يمكن أن تتم بصورة جيدة في ظل مؤسسات ضعيفة، يزيدها ضعف أزمة الثقة مع الدولة وسياق من الآليات المُعوقة بينهم.

٣ – أن المجتمع المدني يمكن أن يكون مسانداً للدولة أو معارضاً لها، ففي الحالة الأولي يصبح المجتمع المدني مصدراً للشرعية في سياق مشاركة منظماته في صنع القرار، أما الحالة الثانية تتصدي فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها لكل عمليات التغيير، وتعطي لنفسها الحق في ملاحقة التنظيمات المدنية بشتي وسائل الرقابة والقرارات التعسفيه.

٤ – لا يمكن التسليم بأن مفهوم الدولة والمجتمع المدني متلازمان ومتقابلان، بل متلازمين ومتكاملين، فالمجتمع المدني ينهض ويؤدي رسالته في ظل دولة قوية تقوم علي مؤسسات دستورية تعمل علي فرض القانون، كما أنه لا يجب أن نتصور وجود دولة قوية دون مساندة حقيقية وفاعلة من المجتمع المدني. وعليه يجب ألا يفهم الحد الفاصل بين الدولة والمجتمع المدني دون فهم طبيعة السلطة والسياسة، فحدود المجتمع المدني قد تختلف مع تغير النظم الاجتماعية، وما في حقبة تاريخية من شئون المجتمع يمكن أن يصبح من شئون الدولة والعكس.

٥ – في سياق علاقة الدولة بالمجتمع في الواقع العربي عامة ومصر خاصة، مازال للدولة اليد العليا في تحديد هامش حركة المنظمات الأهلية ودورها، وغياب الحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والحكومي، وإهدار مبدأ الإدارة والإرادة الذاتية.

٦ – أن درجات التعاون والتنافس والتوتر والصدام بين الدولة وتنظيمات المجتمع المدني تختلف بإختلاف مجال النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات الأهلية التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال إضطلاع البعض بدور في تنفيذ الخطة القومية، بينما ترتفع حدة التوتر بين الدولة والمنظمات الأهلية إذا أدركت الأولي أن نشاط الثانية يتضمن تهديداً أو تحدياً لوجودها.

٧ – أن ثمة ضرورة لعرض بعض الإعتبارات فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، قبل إستعراض الدراسات والأدبيات التي تناولت تلك القضية، حيث تتضح من خلالها جدلية تلك العلاقة.

أهداف الدراسة:

١ – التعرف علي المحددات التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

٢ – الوقوف علي كيفية بناء علاقة بين المجتمع المدني والدولة تخدم قضايا التنمية.

٣ – التعرف علي طبيعية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

تساؤلات الدراسة:

١ – ما هي المحددات التي تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟

٢ – إلي أي مدي يمكن بناء علاقة بين الدولة والمجتمع المدني تخدم قضايا التنمية؟

٣ – هل تمثل تنظيمات المجتمع المدني شريكاً استيراتيجياً للدولة أم نقيصاً لها؟

٤ – كيف يمكن تحسين العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لبناء علاقة تشاركية بينهم؟

٥ – ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟

٦ – ما واقع الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني؟ وما أهم المعوقات التي تعترضهما؟

مفاهيم الدراسة:

ليس هناك مفهوم ثابت وناجز وقابل للاستخدام بحقيقة واحدة في كل زمان ومكان، لأن المفاهيم لا تُولد جاهزة بل هي مرتبطة بظروف نشأتها، وكذلك بالمشكلات التي كانت مطروحة علي الجيل الذي ظهرت فيه، وكيف واجهها المثقفون والنقاد بالخصوص، وكيف تطور استخدامها في الزمان والمكان بحسب المستجدات الفكرية والسياسية، والمجتمع المدني واحد من هذه المفاهيم، تغير استخدامه منذ القرن السابع إلي اليوم، فهو إذاً ان بيئته التاريخية والاجتماعية(سلام، ٢٠١٧، ٦٢). والدراسة الراهنة تحتوى على ثلاثة مفاهيم هي الدولة والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

مفهوم الدولة:

لقد أشار ابن خلدون في مقدمته لمفهوم الدولة، أن الدولة والملك للعمران بمنزلة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ لنوعه، وإنفكاك أحدهما عن الآخر غير ممكن علي ما قرر في الحكمة٠، فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دونها متعذر، وحيئنذ فإختلال أحدهما مُستلزم الآخر، كما أن عدمه مؤثر في عدمه. أما عالم الاجتماع ماكس فيبر فينظر للدولة كبناء سياسي يحتكر إستخدام القوة الفيزيقية إستخداماً شرعياً لتدعيم نطاقها والمحافظة عليه، ومن أجل ذلك تعتمد الإدارة الرشيدة التي تساعدها علي التدخل في المجالات التربوتية والصحية والاقتصادية، فضلاً عن امتلاكها القوة العسكرية. وهذا في حد ذاته يعطينا فكرة التفاعل المستمر بين الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وعبر تعارضهما تارة أخري(مهديوي، ٢٠١١، ٥٥٨).

كما عرف هيجل الدولة بأنها أداة تحرر اجتماعي وتجل للحرية فهي نهاية التاريخ، فقد قام بالتمييز الواضح بين الدولة والمجتمع المدني، حيث أشار إلي أن حياة الإنسان يمكن أن تقسم إلي ثلاثة أجزاء هي الأسرة والدولة والمجتمع المدني، حيث يكون المجتمع المدني وسيط بين الدولة والأسرة(أحمد، ٢٠٢١، ١٦٤). بينما عرفها ماركس بأنها أداة قهر طبقي وأن زوالها هو بداية التاريخ، وبالتالي تأخذ الدولة معني ضيق جداً يتمثل في المؤسسات الرسمية، وبالتحديد نظام الحكم المكون أساساً من المؤسسات التي تجسد السلطات الثلاث، واستخدام كلمة الدولة يفرضها الخطاب السائد الذي يقابل دائماً بين ثنائية الدولة والمجتمع المدني، كطرفين متقابلين أساسيين في تنظيم المجتمعات المعاصرة(مباركيه، ٢٠١١، ٤١٤). وبالمنظور التاريخي للمفهوم فالدولة أداة تحرر وقهر في آن واحد، فميلاد الدولة في التاريخ ساعد الجماعات البشرية من التخلص من قهر الطبيعة

وشحها، وبميلاد الدولة تمكنت البشرية من تنظيم الجهد الجماعي في التغلب علي المعوقات الطبيعية(طلابي، ٢٠١٤، ٣).

أما مفهوم الدولة في علم الاجتماع الحديث، فإنه يتميز بثلاثة عناصر هي السكان ومساحة من الأرض والسلطة العامة بما فيها من مؤسسات وقوانين يتم التوافق عليها، فتعترف الدولة السليمة والعادلة بالتنوع اللغوي والعرقي والديني والقومي، وتؤمن للجميع الحقوق القانونية والثقافية، وتعتمد مبدأ المساواة للجميع، حيث يشكل السكان الأمة، غير أن الأمة والدولة لا يتطابقان بالضرورة، فيحكم الناس وتتم إدارة شئون دولتهم وفق قواعد وأنظمة قانونية تضبط إيقاع الحياة الاجتماعية من خلال مؤسسات تُعرف بالسلطة، ويطلق علي مسألة الخضوع للسلطة سواء بالطريقة القسرية أو الطوعية بجميع مفرداتها ما يُعرف بالسيادة(نصر، ٢٠٠٦، ١٨٥-١٨٦). كما ظهرت ثلاثة آراء بصدد تعريف الدولة وهي:

الرأي الأول: يري أن الدولة عبارة عن منظمة تسعي لتحقيق أهداف محددة لمصلحة الجماعة.

الرأي الثاني: يري بأن الدولة عبارة عن جمعية ضمن الجمعيات الأخري تؤدي عملها وفقاً لأحكام القانون الذي وضع من قبل الحكومة صاحبة السلطة، والتي تستطيع من خلالها إرساء دعائم النظام في المجتمع.

الرأي الثالث: يري أن الدولة مؤسسة وهي المؤسسة الأصل، التي تتفرع عنها مؤسسات أخري أقل منها شأناً كالحكومة والأحزاب(الصبيحي، ٢٠١٨، ٤٥).

وتثير العلاقة بين الطرفين قضية الحاجة الماسة للدولة، ومن ثم حيويتها، ويطرح ذلك مجموعتين من القيم المتنافسة، تتعلق الأولي بالأمن والنظام الاجتماعي والاستقرار، بينما تتعلق الثانية بالمساواة والحرية والعدالة، فإذا وقع الاختيار علي المجموعة من القيم ستكون النتيجة دور أكبر وأقوي للدولة، أما إذا وقع الاختيار علي المجموعة الثانية، فسيكون الناتج دور أقل للدولة (Ropert, 1993, 176). وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين الدولة والمجتمع بوضع الدولة وتاريخها وطبيعتها وشكل نظامها السياسي، ومن ثم فإن ما قد تعانيه الدولة من غياب للشرعية، وتفشي الفساد وغياب التعددية الحقيقية، ينتج عنها عدم تجانس في التركيبة الاجتماعية وسيطرة الولاءات الفرعية(عبد الفتاح، ٢٠٠٣، ٣٣٤). مما يلقي بظلاله علي عدم توازن العلاقة بين الطرفين. ومن هنا يمكن تحديد مفهوم الدولة في مجموعة المؤسسات السياسية والقانونية السيادية التي تصون سلامة واستقرار المجتمع داخلياً من خلال الدستور والقانون، ولها حق استخدام القوة بشكل قانوني لضبط حركة المجتمع. كما تتولي صيانة استقلاله والدفاع وحفظ الأمن من أي عدوان خارجي، وتنظيم استغلال الموارد الطبيعية وخدمة مصالح المجتمع وإدارة العلاقات مع الدول الأخري(منصور، رضوان، ٢٠١٦، ١٠٧). وعلي المستوي **الإجرائي** تعرف الدولة بأنها عبارة عن

مجموعة المؤسسات السيادية التي لها حق الرقابة والإشراف والتوجيه لقطاعات المجتمع الأخري، بما في ذلك التنظيمات غير الرسمية بموجب القوانين المنظمة للعلاقة بينهم.

مفهوم المجتمع المدني:

في البداية لابد من التمييز بين مفهومين قد يختلطا علي البعض، الأول مرتبط بمفهوم المجتمع المدني بالمعني المؤسساتي والدستوري، بإعتباره الصيغة المُمارسة علي أرض الواقع، والثاني مرتبط بالمفهوم المدني بالمعني المعرفي، وهو مرهون أصلاً بالمساحة المرجعية التي يوفرها مجمل الإنتاج الفكري لتنمية هذا المجتمع(العاقل، ٢٠٠٧). فإذا كانت الاختلافات بشأن مفهوم البرلمان قد اقتصرت علي الخلط بينه وبين مفاهيم أخري شبيهه مثل المؤسسة التشريعية والهيئة التشريعية، فإن الأمر ببساطة بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني قد اكتسب أبعاداً أخري أكثر شمولاً وتعقيداً من ذلك، فمع تبلور الموجة الثالثة للديموقراطية في حقبة التسعينات، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي إزداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني ومؤسساته(هلال، ١٩٩٧، ٢٦٧-٢٦٨). كما أن القراءة النظرية والمنهجية للمفهوم تجعله مفهوماً محورياً يستحق المراجعة النقدية، حيث أنه من المستحيل دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الإسلامي دون معرفة أصول المفهوم ومرجعيته من حيث طبيعته وعناصره، لأنه مفهوم لا يمكن فصله عن خصوصية النمط المجتمعي الذي يوجد فيه، لأن جوهر المشكلة يكمن في النقل المستمر للمفاهيم والاصطلاحات والمناهج دون مراعاة خصوصيات البيئة التي سيحيي فيها(حسين، ٢٠٢٠، ٢٥٧).

وبرغم اختلاف العوامل والأسباب التي أدت إلي ظهور المفهوم من منطقة لأخري في العالم، إلا أنها في مجملها تعبر عن ظهور أزمة متعددة الأبعاد، أزمة علي صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع متمثلة في أزمة مشاركة وأزمة اقتصادية، ومن أهم الأسباب التي أدت إلي ظهور مفهوم المجتمع المدني من جديد عجز الدول عن تحقيق أهدافها الأساسية وبخاصة في المجالات الخدمية، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بالإضافة إلي خصائص النظام العالمي الجديد الذي منح مؤسسات المجتمع المدني فرصاً واسعة لإكتساب حلفاء خارجيين في مواجهة حكوماتهم والتحرر من سيطرتهم(الدجدج، ٢٠١٥، ٣١٤-٣١٥). وبناءًا عليه يمكن القول أن المفهوم ليس مفهوماً حديثاً، فجذوره تعود إلي فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الأفراد بإعتبارها علاقات مُنشئة للمجتمع وحافظه لإستقراره، ومن بعد تطور المفهوم تطوراً كبيراً علي يد هيجل الذي ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة علي العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في اطارها شبكة العلاقات السابقة. أو تعريف بتراند بادي في كتابه السوسيولوجيا السياسية، بكون المجتمع المدني كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات

والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الدولة(صابر، ٢٠١٧، ٦٩). كما يعرفه قاموس إكسفورد بأنه مجموعة من الروابط (التجمعات) الوسيطة التي تقع بين الدولة والأسرة الممتدة، والتي يقوم الارتباط فيها علي الانتماء الطوعي، ولعل هذا التعريف تم اشتقاقه من تعريف فريدريك هيجل، والذي يُعد من أكثر التعاريف الرائجة والمعتمدة بين الباحثين(أبوهزيم، ٢٠١٧، ١٩٣).

وبغض النظر عن تعدد التعريفات التي قدمت لمفهوم المجتمع المدني، وما تثيره قضية التعريف من مشكلات منهجية ونظرية، وخاصة في ظل تعدد أساليب التوظيف الأيديولوجي للمفهوم واستخدامه من قبل قوي عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة، حسب السياق الذي تندرج ضمنه هذه التسمية، مع أن هناك بعض هوامش الاختلاف بين المضامين الدلالية لهذه المصطلحات(الوكيل، ٢٠٠٩، ١١٦٢). ومع كل ذلك فالتعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم والذي يحظي بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر إلي المجتمع المدني باعتباره شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة(خليل، ٢٠٠٢، ٢٥). وتنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من الممارسات التطوعية التي تنشأ وتعمل بإستقلالية عن الدولة(إبراهيم، ٢٠٠١، ٩٩٤). وتعمل علي تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح، في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والاختلاف(إبراهيم، ٢٠٠٠، ١٣).

بناءً علي ذلك يُعرف المجتمع المدني إجرائياً علي أنه ذلك المجتمع الذي ينطوي علي أربع عناصر أساسية، هي التطوعية أي المشاركة التطوعية التي تشكل ميزة تنظيماتها عن باقي المؤسسات والتكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة كالأسرة أو القبيلة، ويتعلق العنصر الثاني بفكرة التنظيم التي تُطال وتمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بينما يشير العنصر الثالث إلي الغاية والدور، مع أن التنظيم كما يعرفه بارسونز هو نسق اجتماعي منظم، أنشئ من أجل تحقيق أهداف محددة، كما يعني الدور الذي تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبري لإستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، كونها تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلي علاقات التضامن والتماسك، أو الصراع والتنافس الاجتماعيين، أما آخر هذه العناصر فيكمن في ضرورة النظر إلي مفهوم المجتمع المدني، بإعتباره جزءاً من منظومة مفاهيميه أوسع تشمل مفاهيم متعددة مثل الفردية والمواطنة وحقوق الإنسان والمشاركة.

مفهوم الجمعيات الأهلية:

تُعد الجمعيات الأهلية أحد المكونات الرئيسية من تشكيلات المجتمع المدني، إذ يعود تاريخها إلي الربع الأول من القرن التاسع عشر، ثم بلغ عددها في عام ٢٠١٠ حوالي ٢٦ ألف

جمعية أهلية، زاد إلي ٤٢٢٥٩ ألف جمعية عام ٢٠١٧ موزعين علي جمعيات التنمية والجمعيات العاملة في مجال الخدمات الثقافية والعلمية والدينية، ثم جمعيات المساعدات الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٧). مع ضرورة عدم الوقوف عند الحجم والعدد لأن المهم مدي فاعلية تلك الجمعيات في محيطها، رغم أن المعدل المتسارع للنمو في عددها في السنوات الخمس الأخيرة يكشف عن ميل أكبر للمشاركة، وتسامح أكبر نسبياً من جانب الحكومة لتسجيل الجمعيات (البحيري، ٢٠١٦).

وتعاني الجمعيات الأهلية من التعدد والاختلاف في تحديد مفهومها، إلا أن ذلك لا يعني بحال من الأحوال عدم وجود تعريف لها، فقد عرفها "هيكس" بأنها كيان يضم في داخله عناصر متفاعله لتحقيق أغراض معينة تستهدف في النهاية تحقيق أهداف المجتمع. وهو بذلك يركز علي عملية التفاعل الهادفة لتحقيق مصالح المجتمع، غافلاً العناصر المميزة لهذا الكيان كالتطوعية والاستقلال عن الدولة، وهو ما يمكن أن يقال أيضاً علي تعريف "بارسونز" الذي يركز علي البناء في أدائه لوظائفه بفعالية، إذ يعتبرها كيانات أو وحدات اجتماعية تُبني لتحقيق أهداف معينة في الصالح العام للمجتمع ولأفراد المنظمة (عبد اللطيف، ٢٠٠٠). واتفق ذلك مع ما ذهب إليه الجوهري بإعتبار أن المصطلح يصف العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يتم بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهداف أو أغراض معينة، كما أنه قد يعني الوحدة الاجتماعية المستقلة، أي المنظمة التي تتكون من مجموعة من الأفراد ولها قوانين تحدد وتحكم علاقات وسلوكيات أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة ومتبادلة (الجوهري، ١٩٩٨).

أما البنك الدولي فيعتبرها مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي لا تهدف إلي الربح، ولها وجود في الحياة العامة من خلال دورها في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو آخرين، بناءاً علي إعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو علمية أو دينية أو خيرية، وقد قام أحد الخبراء في البنك الدولي بوصف هذه الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية بأنها الساحة التي تجتمع فيها الشعوب من أجل السعي وراء مصالحها المشتركة (البنك الدولي، ٢٠٠٥). وقد توافق مع هذا التعريف ما ورد في القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذي عرفها علي أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تتألف من أشخاص طبيعيين أو إعتباريين أو منهما معاً وذلك لغرض غير الحصول علي ربح مادي (قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢). كما اتفق المشرع المصري في تعريفه للجمعيات والمؤسسات الأهلية والخاصة مع هذا التعريف، ومن ثم تضمنه القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧ حيث عرفها بكونها جماعة ذات تنظيم مستمر، يتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف من أشخاص طبيعية أو إعتبارية أو منهما معاً، بحد أدني عشرة أشخاص وتهدف إلي ممارسة العمل الأهلي (القانون ٧٠ لسنة ٢٠١٧). بينما عرفها القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بأنها كل جماعة ذات

تنظيم تهدف إلى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع، وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف إلى الربح، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معًا (القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩). وبناءً علي ذلك يمكن تحديد التعريف **الإجرائي** للجمعيات الأهلية في أنها جمعيات خيرية تطوعية أسسها المواطنين لتحقيق مصالح مشتركة لأفراد المجتمع دون النظر إلي ربح مادي.

الاتجاهات النظرية المفسرة لإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

في سياق الرؤي المثارة علي ساحة التحليل السياسي والاجتماعي العربي والمصري، يتبين أن مسألة مستقبل علاقة الدولة بالمجتمع المدني تستحوذ علي حيز كبير في المناقشات، وإن كانت غالبية تلك الرؤي والمقولات التحليلية تتمحور حول فكرة مؤداها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع غير متوازنة وتميل إلي هيمنة الدولة، إلا أن هناك مقولات أخري تذهب إلي إمكانية إحداث التوازن وإجراء تغييرات هيكلية جوهرية تؤدي إلي مزيد من الإتساق. وعليه سنحاول عرض وجهات النظر الرئيسية في هذا السياق. فقد حاولت العديد من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع تقديم تفسيرات للمجتمع المدني أو للعمل التطوعي، وعملت جاهدة علي تقديم براهين واقعية تؤكد تلك التفسيرات، فبعضها ذهب إلي تأكيد أهمية العمل التطوعي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية، علي إعتبار أنه يقدم وظائف ضرورية للمجتمع، بينما تؤكد إتجاهات أخري علي ضرورة القيمة والقدرة التنموية، حيث تري أنه يمثل نوعاً من رأس المال الضروري لتنمية المجتمع، في حين تتفق بعض الاتجاهات علي رمزية التطوع، وبالتالي يصبح ذا قيمة رمزية للمتطوعين(الشمري، ٢٠١٣، ١٥٦).

العصر الكلاسيكي للمجتمع المدني:

لقد اهتم أنصار نظرية العقد الاجتماعي بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة وفقاً لتصورهم، وقد كان جون لوك من أكثر أعلام هذه المدرسة اهتماماً بالمفهوم، حيث قصد به ذلك المجتمع الذي دخله الأفراد طواعيه لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، ونظراً لأن غياب السلطة القادرة علي الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارساتهم لهذه الحقوق، اتفق هؤلاء الأفراد علي تكوين المجتمع المدني ضماناً لهذه الحقوق(بطرس، ١٩٩٨، ١٢). وعلي خلاف فكر العقد الاجتماعي الذي ساوي بين الدولة والمجتمع المدني، مثل إسهام هيجل المحطة الثانية في تطور مفهوم المجتمع المدني إذ انطلق من منظور مختلف، فلم يهتم بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي، بقدر ما اهتم بالتمييز بين الدولة والمجتمع المدني، حيث رأي أنه بالرغم من أن الإنسان الفرد صاحب السلطة علي نفسه، إلا أنه يعد دائماً حقيقة اجتماعية بما يفرض عليه الخضوع للقانون الذي ليس إلا تعبيراً عن الإرادة العامة للدولة، ومن ثم

فإنه إذا كانت الدولة الشرط الضروري لتحقيق الحريات الفردية وحمايتها، فإن الواجب الأسمي للفرد هو أن يكون عضواً صالحاً في خدمة الدولة. وعلي ذلك لا قيمة للأفراد ولا حقوق لهم ولا حريات إلا بالقدر الذي يصلحون معه لخدمة الدولة (الكائن الاجتماعي الذي يشتملهم)، فالدولة وحدها القادرة علي تنسيق هذه المصالح المتناقضة وبالدرجة التي تسمح بوجود الجماعة والفرد معاً(حسين، ٢٠٢٠، ١٤٦). وينتهي هذا المنطق بهيجل إلي تقديس الدولة وإطلاق حقها في السيادة من حيث كونها فكرة إلهية تمثل غاية في ذاتها، ولا يتمتع الإنسان بوجود حقيقي ولا يتطور فكرياً وروحياً إلا في ظلها، فالدولة حالة إيجابية تتناقض مع حالة سلبية ويقصد بها المجتمع المدني، نظراً لأنه مجتمع تسيطر عليه الصراعات والفساد المادي والأخلاقي، فهو مجتمع مشابه لحالة الطبيعة(Kumar, 1993, 376-378). حيث يعتمد المجتمع المدني علي الدولة في القيام بوظائفه الأساسية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية، ولا يستقيم دوره من دون التنظيمات التي تضعها الدولة.

أما ماركس فقد كان يري أن الدولة حدثاً عارضاً في التاريخ الإنساني يرتبط بالمجتمعات الرأسمالية تحديداً، حيث أدي التطور الرأسمالي إلي استحواذ الطبقة الرأسمالية علي السلطة في المجتمع، من خلال إنشاء تنظيم قانوني وسياسي وعسكري ليضمن لها – بإستمرار – سيطرتها علي طبقات المجتمع الأخري، ومن هنا نشأت الدولة كأداة لترسيخ استبعاد الطبقة العاملة من الاشتراك في المجتمع بعوائد عملية الإنتاج(حسين، ٢٠٢٠، ١٤٥). وبذلك يمكن القول أن ماركس انطلق من صياغة هيجل لمشكلة المجتمع المدني والذي حددها في أنها حالة حرب الكل ضد الكل من أجل تحقيق المصالح المتعارضة. وإن كان تحديده للمجتمع المدني مختلفاً عن هيجل، فالمجتمع المدني لديه يشمل كل العلاقات المادية للأفراد في مرحلة معينة من تطور قوي الإنتاج، ويضم النشاط الاقتصادي في المجتمع بكافة أشكاله، كما أنه يمثل البينة التحتية التي تشكل البنية الفوقيؤة بكل ما تشمله من نظم حكم وثقافة..إلخ(John, 1982, 30). كما أنه وفقاً لرؤيته الخاصة والمعارضة لهيجل وضع المجتمع المدني مقابل الدولة التي نظر إليها نظرة سلبية، بإعتبارها لا تمثل إلا فضاءً بيروقراطياً يعاني فيه الإنسان من الاغتراب، مشيراً إلي أن الدولة هي جهاز قمع أو هيئة أركان الطبقة المُسيطرة اقتصادياً. ومن جانبه أشار توكفيل إلي أهمية أن يكون للمجتمع عين فاحصة ومستقلة، هذه العين ليست سوي مجموعة متنوعة من الجمعيات المدنية الدائمة والقائمة علي التنظيم الذاتي، فهذه الجمعيات ضرورية لتقوية الثورة الديموقراطية، مميزاً في ذلك أيضاً بين الدولة والمجتمع المدني(الصبيحي، ٢٠١٨، ٢٤).

المجتمع المدني في دلالاته المعاصرة:

علي الرغم من أن التبلور الأساسي للمفهوم في دلالاته المعاصرة لم يحدث إلا في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، غير أن إرهاصاته تعود إلي أنطونيو جرامشي عقب الحرب العالمية الأولي، إذ عرف المجتمع المدني بأنه المجال الذي تسعي الدولة من خلاله إلي فرض هيمنتها علي المجتمع، من خلال تشكيل الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، بل والمؤسسات الدينية والاجتماعية التي تسعي لصبغ كل المجتمع برؤيتها للعالم، ومن ناحية أخري فإن الهيمنة تبدأ من الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها، وتوجهها تحت قيادة مثقيفيها العضويين، أي بلورة هيمنتها المضادة. وبذلك أدرك جرامشي أن الهجوم الثوري المباشر علي الدولة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية لن ينجح، وأن السبيل الوحيد لتقويض الدولة الرأسمالية هو المجتمع المدني(بطرس، ١٩٩٨، ١٤). ثم عاد المفهوم إلي الظهور من جديد مع بدايات الموجة الثالثة للديموقراطية حسب تعبير صامويل هنتنجتون، والتي شهدت إنهيار العديد من النظم السلطوية والشمولية، وبغض النظر عن كيفية الإنهيار فقد حل مكان هذه السلطويات أنظمة تقوم علي التعددية الحزبية والانتخابات الحرة(هنتنجوتن، ١٩٩٣، ٨١-٨٤). وكان من أهم ما يميز هذه الموجه أن المواطنين تحدوا السلطات في حركات احتجاجية واسعة النطاق، ليس بصفتهم أفراد ولكن كأعضاء حركات طلابية ونسوية ومنظمات مهنية ونقابات عمالية وجمعيات حقوق إنسان(Lary, 1994, 5). ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل برز مفهوم المجتمع المدني في الليبراليات الغربية، وبالتالي لم يكن قاصراً علي النظم التي في طريقها للانتقال من النظم السلطوية إلي النظم التعددية. وعلي الرغم من اختلاف العوامل والأسباب التي أدت إلي ظهور المفهوم من منطقة لأخري من مناطق العالم علي المستوي التفصيلي، إلا أنها في مجلمها تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد، أزمة علي صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع، وأزمة مشاركة وأزمة اقتصادية.

ومع ذلك فإن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني مر بثلاثة أطوار علي النحو التالي:

١ – حصل فيه انفتاح علي المجتمع المدني العالمي من قبل الأحزاب والقوي والنظم السياسية، بهدف إضفاء طابع شعبي عليها بدأت تفقده مع تعميق الديموقراطية، وتمثل ذلك من خلال إدخاله عناصر أو مسئولون في حركات إنسانية وتنظيمات اجتماعية خيرية في التشكيلات الوزارية لتقريب السياسة من الفئات النشيطة في المجتمع.

٢ – جري فيه التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة موازية للدولة، ومشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تم التراجع عنها.

٣ – تحول المجتمع المدني إلي قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية علي مستوي التنظيم العالمي بشكل خاص، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة المتآلفة في إطار سياسات العولمة(الطاهر، ٢٠١٥، ٥٢٤).

المجتمع المدني في النظرية الاجتماعية:

تنطلق البنائية الوظيفية من فكرة التوازن والاستقرار، وأن التغير في النسق يتم بهدوء وبدون إحداث أعمال عنف أو ثورة، لأن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق المترابطة، كل عنصر يؤدى وظيفة محددة ودوراً هاماً في المجتمع(غيث، ١٩٧٢، ٢٩–٣٠). وتشير إلى أن كل الاتجاهات التي تنظر إلى المجتمع الانسانى كنسق متكامل، تهتم بالمحافظة عليه من خلال الوظائف التي تؤديها الأنشطة الاجتماعية المتكررة. كما تؤكد علي أهمية العمل التطوعي لأفراد المجتمع والمتطوعين الذين يقومون ببعض الوظائف الهامة لهم وللمجتمع، وتعتمد علي دور الجمعيات في القيام بوظيفة التكامل الاجتماعي الذي يعزز التفاعل بين المتطوعين أنفسهم، لتكون فوائد هذا التفاعل المشترك عديدة منها عدم الرغبة بالشعور بالوحدة وتعلم المعايير وإكتساب المعرفة بالشكل السليم. ونظراً لقيام هذه الوظيفية بصفة أساسية على فكرة النسق، وهى الفكرة التي تدور حول أن كل شيء يمكن النظر إليه باعتباره نسقاً أو كلاً يتكون من أجزاء(أحمد، ١٩٨٢، ١٨٧). وهو ما جعل أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون في تحليلهم للمؤسسات الاجتماعية على أساس الوظيفة التي تؤديها للمجتمع ككل، على إعتبار أن أي مؤسسة اجتماعية أو أي نشاط اجتماعي لا يؤدى وظيفة محددة فقط، بل يحمل في داخله جوانب وظيفية أخرى تمثل ضرورة للمحافظة على البناء الاجتماعي واستقراره.

وعلى الرغم من أن الفكر الوظيفي لم ينشأ على يد أوجست كونت أو إميل دوركايم، ولكن كانت هناك مقدمات في الفكر الإنساني سبقت أفكارهم بمراحل(جيدنز، ٢٠٠٢، ٣٩٢–٣٩٣). فإن التحليل الوظيفي يؤكد على أهمية العمل التطوعي للمجتمع والمتطوعين على السواء، فالمتطوع يقوم ببعض الوظائف الهامة، يمكن تصنيفها وفقاً لمفهومات النظرية الوظيفية إلى وظائف ظاهرة ووظائف كامنة، كما رأى راد كليف براون وغيره من العلماء مثل بارسونز وميرتون من خلال التصور النظري الذي وضعوه حول مفهومي الوظيفة والبناء، أنه بمثابة إطار تحليلي عام وشمولي، لأن الحياة الاجتماعية لأي مجتمع تمثل الوظيفة الناتجة لبنائه الاجتماعي، وأن وظيفة كل نشاط متكرر تكمن في الدور الذي يلعبه هذا النشاط في الحياة الاجتماعية، وبالتالي مساهمته في المحافظة على البناء الاجتماعي واستقراره وبقائه(Brown, 1979, 180-181).

كما أن هناك كتابات نقدية – وإن كانت قليلة – قد تصدت لتحليل المنظمات التطوعية غير الحكومية في المجتمع المعاصر أو مجتمع ما بعد الحداثة، وتضمنت هذه التحليلات فكرتين

أساسيتين تتعلق الفكرة الأولى بدور القطاع التطوعي الوقائي للرأسمالية، حيث يحول دون انهيار النظام الرأسمالي بل ويساهم في علاج مشكلاته الأساسية(عبد الله، ٢٠٠٦، ٨٤) ، ذلك النظام الذي وصفه ماركس بأنه كان منحرفاً لما يتسم به من خصائص أنتجت ما أسماه بالانحطاط الذي تخلقه الرأسمالية كإفراز طبيعي من داخل تكوينها كأسلوب حياة يفضى إلى كل مظاهر العنف والخلل(عبد الرشيد، ٢٠٠٣، ٣١).

وتدور الفكرة الثانية بعلاقة المنظمات التطوعية بالإمبريالية العالمية، فالمنظمات غير الحكومية أصبحت أداة إمبريالية تساعد في التوسع الامبريالى، وتسهل هيمنة الدول العظمى والقوى المتقدمة على المجتمعات المتخلفة(عبد الله، ٢٠٠٦، ٨٤). وهو ما يعنى أن دور القطاع غير الربحي أو المؤسسات التطوعية غير الهادفة للربح هو تقديم السلع والخدمات التي لا يستطيع السوق أن يوفرها(Roelofs, 1995, 18). وبالتالي تلعب تلك المؤسسات هذا الدور بدرجة عالية من الكفاءة، وقد تفوق في أحيان كثيرة تلك الخدمة المقدمة من الدولة. كما تتلخص وظيفة القطاع التطوعي الوقائية للنظام الرأسمالي في نقطتين: الأولى ترى أن المؤسسات التطوعية غير الربحية التي تستثمر مواردها في الأسهم والسندات قد تلعب دورًا في تركيز وتوزيع رأس المال للقطاع الهادف للربح، وبذلك يمكنها أن تمارس نوعًا من القوة بجانب المؤسسات الاستثمارية الأخرى، والثانية أن تلك المؤسسات تقدم سلعًا وخدمات لا يستطيع السوق أن يوفرها(عبد الله، ٢٠٠٦، ٨٥). كما ربط بوتنام مفهومه عن المؤسسات التطوعية بأحد الاتجاهات الموجودة في نظرية التبادلية النفعية، إذ تعتبر المؤسسة التطوعية أهم صور التفاعل والتبادل الأفقي، كما تؤثر المؤسسات التطوعية على التفاعل والتبادل الاجتماعي، بل والتعارض بين الفاعلين بطرق عديدة، فهي أولاً تزيد الارتباطات المحتملة للطموحات، وثانياً تدعم معايير التبادل، وثالثاً تسهل عملية الاتصال وتحسن تدفق المعلومات عن الثقة الخاصة بالأفراد، وأخيراً تضمن النجاح في التعاون الاجتماعي بين الأفراد(هندي، ٢٠٠٦، ٣٧-٣٨).

وفى نفس الإطار فسرت نظرية إخفاق الحكومة وإخفاق السوق دور منظمات المجتمع المدني، على أن هناك قصوراً في إشباع الاحتياجات المتنوعة يقابله في أحيان كثيرة إخفاق الحكومة في إشباع هذه الاحتياجات، وتتزايد احتمالات هذا الإخفاق في المجتمعات غير المتجانسة، وفي هذه الظروف يبرز دور القطاع الثالث حيث يتوجه نحو إشباع الاحتياجات المتنوعة غير المتجانسة التي أخفق أمامها القطاع الخاص والحكومة(قنديل، ١٩٩٥، ٢٤) كما أن تمويل القطاع الأساسي يأتي من الإسهامات الخيرية بإعتبار أن القطاع الثالث يتطور وينمو من الاحتياج لسلع وخدمات عامة لا يوفرها السوق أو الحكومة(Salmon, 1998, 220-221). أما نظرية الاعتماد المتبادل فقد طرحت رؤية مختلفة للعلاقة بالدولة، فالنظريات السابقة تفترض أن العلاقة بين القطاع الثالث والدولة

تتضمن صراعًا أو منافسة، ومن ثم يبدو هذا القطاع وكأنه نتاج لقصور الدولة وعدم قدرتها على إشباع الاحتياجات المتنوعة، إلا أن هذه النظرية ترى أن النموذج الصراعي ليس هو الطريقة الوحيدة لرؤية العلاقة بين القطاع الثالث والدولة، فهناك عوامل أخرى مهمة تهيئ للشراكة أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين، فإخفاق الحكومة وإخفاق السوق من جانب واحتياج المنظمات الأهلية لمساندة سياسات الحكومة من جانب آخر، يجعلنا نتوقع علاقات تعاون وشراكة بين الطرفين في مواجهة المشكلات الاجتماعية وتوفير الخدمات الإنسانية(قنديل، ٢٠٠٠، ١١٠).

وعلي نفس المنوال وبصورة أكثر تأكيداً ركز كلاً من بلاني Blame وباشاPasha علي وجود علاقة من الاعتماد المتبادل بين الدولة الحديثة والمجتمع المدني، علي إعتبار أن هذا المجتمع ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة، التي توفر له شروط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق، ينظم ممارسات كافة الأفراد والجماعات داخل المجتمع بما لا يضر بالآخرين، فالحرية الشخصية للفرد في إدارة نشاطه في مجالات الحياة المختلفة – اجتماعية واقتصادية وسياسية – ليست حرية مطلقة، ولكنها تمارس في إطار اجتماعي تفاعلي، وبالتالي تتطلب اعتراف الآخرين من خلال عقود التبادل والتعاون والقبول في عضوية منظمات ما وهكذا. وربما يكون مصدر إلهام أصحاب هذه الرؤية هو الفيلسوف هيجل الذي صور المجتمع المدني في غياب الدولة، علي أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق، ويفتقر إلي أي غاية أخلاقية، كما أن هذا المجتمع يعتمد علي الدولة في القيام بوظائفه الأساسية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من خلال ما تضمه من تنظيمات(السيد، ١٩٩٢، ٦٤٤).

ويثير تحليل الاتجاهات السابقة في تناول المجتمع المدني بعض الإشكاليات، أولها إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، بينما يري البعض أن العلاقة بين الطرفين ليست علاقة تعارض، بل علي العكس هي علاقة تكامل، فالمجتمع المدني يحتاج إلي دولة حديثة بمؤسسات تمثيلية وقانون ونظام للحقوق. ويستند أنصار هذا الاتجاه إلي استقرائهم للخبرة الأوروبية، في الوقت الذي يركز فيه أنصار الاتجاه الثاني علي علاقة التناقض بين المجتمع المدني والدولة، ففي مقابل خصيصة القمع للدولة، هناك تأكيد علي تعبير المجتمع المدني عن الحرية والاختيار المستقل، وأنه في المقام الأخير أحد الأسلحة التي يمكن القضاء بها علي الدولة الشمولية أو السلطوية. وغني عن البيان أن التجارب السلطوية في العالم الثالث والأنظمة الشمولية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية كانت مصدر إلهام أنصار هذا الاتجاه، ومما يؤكد ذلك الربط الواضح بين المطالبة بالديموقراطية وصحوة المجتمع المدني. وهكذا تتقرر العلاقة من الوهلة الأولي في صورة صراع أو مجابهة حتمية بين الدولة والمجتمع المدني(العلوي، ١٩٩٢، ١١).

السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

تعرف حركية المجتمع المدني عدة تطورات في الوقت الحالي، وهذا راجع لعدة أسباب منها: الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي المتزايد به، والتغيرات التي تشهدها مناطق العالم، وتصاعد حرية التعبير والصحافة، والثورة المعلوماتية، وسياسات التحالف، ومن خلال الحديث عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني نجد أحياناً وجود فجوة قد تصل حد القطيعة، وأحياناً أخري إلي الاحتواء وبالتالي فتتبع المسار المستقبلي للعلاقة بينهما قد يكون من خلال المظاهر التالية:

١ – إستمرار هيمنة الدولة علي المجتمع المدني من خلال فرض النظام نفسه كمصدر وحيد للشرعية والقوة في المجتمع، أو من خلال المركزية الشديدة وحداثة الدولة مع ظهور الاغتراب السياسي وإشراك النخب لا علي أساس الكفاءة بل علي أساس الاحتواء. وتصدر هذا الاتجاه علي المستوي العربي مجموعة من الباحثين أبرزهم برهان غليون ومحمد عابد الجابري وغيرهم، وتشترك رؤاهم في بقاء التوجهات الاقتصادية والسياسية إضافة إلي استمرار النظام السياسي والطبقة الحاكمة، ومن خلاله تبدو العلاقة متناقضة، حيث تري أن الدولة هي التي سمحت بقوة هذه التنظيمات في لحظة تاريخية معينة، وضيقت من هامش الحرية والفاعلية في لحظة تاريخية أخري، وفي المقابل سعت تلك المنظمات للمحافظة علي وجودها في كل الظروف السياسية(زيد، ٢٠٠١، ٧). بينما ركز الجابري علي فكرة النضج المؤسسي، حين أشار إلي أن هناك دلالات تشير إلي بطء نضج المجتمع المدني في واقعنا العربي، ومن ثم تطرح الدولة نفسها كبديل لمؤسسات المجتمع المدني، كما يري أهمية الوضعية الاقتصادية، لأن الوضع الاقتصادي السائد وفقاً لرؤيته لا يفرز البني والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع المدني وتجعل الديموقراطية السياسية خياراً يفرض نفسه، بل أن هيمنة الدولة علي الوضع الاقتصادي يؤدي للإعتقاد بأن حل المشكلات والتغيير لن يقوم به إلا الدولة (الجابري، ١٩٩٣، ١٢).

٢ – إعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل إصلاح جزئي للدولة، من خلال الحوار والتفاهم وتوزيع المسئوليات، عن طريق نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع المدني. ويعبر هذا الاتجاه عن رؤي فكرية متعددة ومتباينة المصادر الأيديولوجية، وكذلك تختلف في طرحها لإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إلا أنها تتفق في إمكانية حدوث تغييرات في بنية الدولة والمجتمع المدني في الوقت ذاته، وقد تبدأ تلك التحولات البنائية والوظيفية من مستويات متدرجة عند بعض الرؤي، وتنتهي إلي إمكانية إجراء تغييرات جذرية تهدم أسس المجتمع القائم وتبني مجتمعاً جديداً.

٣ – سيناريو التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، وهو أكثرهم تفاؤلاً، ولكنه أكثر صعوبة في التحقيق، حيث يفترض بناء دولة مؤسسات والتداول السلمي للسلطة(حسين، ٢٠٢٠، ٢٦٢). وفي مقدمة تلك الرؤي تقع مقولة أحمد شكر الصبيحي التي تذهب إلي أن ممارسة الضغوط علي

الأنظمة القائمة لإدخال بعض الاصلاحات من شأنها إحياء المجتمع المدني وتنشيطه، ويؤدي إلي إحداث نوع من التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، بحيث تتحدد واجبات وحقوق كلاً من الدولة والمجتمع المدني(الصبيحي، ٢٠٠٠، ١٨٧).

الدراسات السابقة:

في إطار دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني سعي حسن سلامة إلى عرض وتحليل طبيعة وجوانب وعوامل تطور العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني خلال الفترة من عام١٩٩٠ حتى عام٢٠٠٠، مع الاهتمام بالإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين الطرفين والمتمثل في القوانين التي أصدرتها الدولة لتنظيم حركة الجمعيات الأهلية. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج البحثية الهامة منها، أن المجتمع المدني لعب دورًا هامًا في إحداث التحول الديمقراطي، وأن هناك علاقة وعامل حاسم في ضبط حركة المجتمع المدني تتمثل في تكون التشريعات القائمة التي تكفل قدر من الاستقلال النسبي للمؤسسات. رغم وجود تداخل بين الصور التقليدية والحديثة للمجتمع المدني أو ما يسمى الأهلي والمدني، بحيث يبرز خليط من أساليب السلوك والأفكار والقيم والممارسات المعبرة عن الصورتين معا، داخل الدولة العربية تحديدًا(سلامة، ٢٠٠٤). ونفس الإطار جاءت دراسة محمد الخشت عن المجتمع المدني والدولة بهدف الكشف عن المغالطات التي تقع فيها الأنظمة والفلسفات الشمولية المتطرفة، أي الفلسفات التي تنادي بدولة شمولية لا تسمح بوجود أي مؤسسات مستقلة مثل الجمعيات وغيرها من تنظيمات أهلية، وتعتبر أيديولوجيتها – أي مجموعة أفكارها – هي الوحيدة التي تملك الشرعية، وتلغي التنوع والتعددية كما تلغي الفرد لصالح المجموع أو لصالح الدولة. وتوصل إلي أن إذا أراد المجتمع بمعناه العام تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وتضييق الفجوة والهوة بين الفقراء والأغنياء والقضاء علي التفرقة والتمييز، وضمان الحريات العامة وترسيخ الطابع السلمي والحضاري للصراع، فلابد من الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، ومن ناحية أخري علي منظمات المجتمع المدني أن تحمي الأفراد من القوة الطاغية لبعض أجهزة الدولة، إلي آخر تلك الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني في نطاق المشاركة مع الحكومة، والتي يمكن أن تقوم بها الحكومة للمشاركة مع المجتمع المدني(الخشت، ٢٠٠٧).

وفي سياق متصل سعي منهل عوض الكريم في دراسته عن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وتأثيرها علي الاستقرار السياسي نحو تناول العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، وتحديد محاور هذه العلاقة وخاصة فيما يتصل بالتأثير علي إستقرار الدولة. وخلص إلي أن المجتمع المدني ظاهرة توضح تقدم المجتمعات وأنه ليس مختص بثقافة معينة، كما أثبتت الدراسة قوة تأثير المجتمع المدني علي الاستقرار السياسي للدولة من خلال تأثيرها علي الاستقرار السلوكي للمجتمعات(عوض الكريم، ٢٠٠٨). أما زياد الدباغ فسعي في دراسته حول العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع

والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، إلي تناول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتعرف علي أهم آليات تفعيل دور المجتمع المدني في التحول الديموقراطي، وتوصل إلي أن العلاقة بين النظم السياسية العربية الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تقوم علي أساس الهيمنة والتسلط من جانب تلك النظم علي حساب تلك المنظمات والمؤسسات، لا علي أساس الفصل والتعاون المطلوب تحقيقها من أجل أداء أفضل لكلا الطرفين، وهو ما ينعكس بالإيجاب علي المجتمع العربي، فضلاً عن المناخ السلبي السائد الذي لا يساعد علي تفعيل أداء وعمل مؤسسات المجتمع المدني(الدباغ، ٢٠١٠).

وحول إشكالية العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني سعت دراسة كلاً من رضوان منصور، والبدري رضوان نحو توضيح طبيعة العلاقة ببن المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من الناحية القانونية والسياسية، مع بيان المحددات التي تؤثر علي دور منظمات المجتمع المدني من خلال تحليل العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التي تلعب دوراً في تفعيل تلك المنظمات، وتوصلت الدراسة إلي أن العلاقة القائمة علي القوة والضعف بين الأطراف المادية والمعنوية، فالدولة تسيطر علي المؤسسات العامة وتحتكر التشريع ووسائل القوة والعنف المشروع داخل المجتمع، وفي المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تفتقر لتلك الميزة بسبب الضعف الهيكلي الذي يرجع إلي طريقة تنظيمها وعدد أعضائها وفاعليتها في المجتمع(منصور، رضوان، ٢٠١٦). وفي نفس الإطار ذهب محمد المقداد، أمين العزام في دراستهم عن مؤسسات المجتمع المدني والحكومة نحو تشخيص علاقة مؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة، بالإضافة إلي توضيح أسباب ضعف التعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني. وخلصت الدراسة إلي وجود ضعف في عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، علي الرغم من تزايدها وانتشار وجودها في الأردن، نتيجة غياب التعاون والتنسيق اللازم بعضها مع بعض من جهة، ومسئولية السلطة السياسية في المساهمة في تنشيط عمل المؤسسات غير الحكومية من جهة أخري. سبب الضعف الهيكلي الذي يرجع إلي طريقة تنظيمها وعدد أعضائها وفاعليتها في المجتمع(المقداد، العزام، ٢٠١٦).

في حين سعي عنترة بن مرزوق في دراسته عن إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة الغربية بالجزائر، إلي التعرف علي واقع المجتمع المدني وعلاقته بالدولة، وتوضيح آليات تكريس الحكم الرشيد من خلال تعزيز علاقة الدولة بالمجتمع المدني. وتوصلت الدراسة إلي أن منظمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين الدولة والمواطن، فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي الناتج عن الاحتجاجات والاعتصامات، كما أن منظمات المجتمع المدني تقوم بتدريب أعضائها علي المشاركة في الحياة السياسية من خلال

الأحزاب، في إعداد وتربية الكوادر السياسية، فضلاً عن تقديم بدائل موضوعية ينخرط فيها أفراد المجتمع بشكل طوعي علي أسس إنجازية حديثة بديلاً عن الولاءات والانتماءات الإثنية التقليدية(بن مرزوق، ٢٠١٧). كما ذهب أيمن عبد الوهاب من خلال دراسته عن المجتمع المدني المصري وحتمية التفعيل نحو التعرف علي الرؤية العاكسة لطبيعة الأولويات والأدوار والمسئوليات من منظور كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وحدود إرتباط ذلك بإستعداد وقدرات تلك المنظمات علي تبني أجندة وطنية تعلي من أدوارها التنموية والتمكينية للمجتمع، لاسيما في ظل رؤية حكومية تحرص علي تقوية عملية الدمج الوظيفي لتلك المنظمات. وتوصل إلي أن المجتمع المدني هو مرآة عاكسة للمجتمع ومؤسساته ودرجة تطوره، وما يحكمه من قيم وثقافة، إلا أن البيئة الراهنة في السياق الحاكم لا يزالان يكشفان عن الكثير من الأسباب والرؤي التي تجعل من الصعوبة بمكان تصور حدوث نقلة كبيرة في تعديل مقومات المجتمع المدني وإعادة تنظيمه، وأن إستمرار حالة عدم الثقة بين الدولة وبعض مكونات المجتمع المدني سوف تُغلب نمط الإصلاح الجزئي والمتدرج، والمستند إلي الضروريات وأولوية الاحتياجات(عبد الوهاب، ٢٠١٨). أما Donaghy, Maureen فهدف من خلال دراسته عن إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في أمريكا اللاتينية، التعرف علي الإصلاحات التي تضفي الطابع المؤسسي علي الممارسات التشاركية في إعاة تشكيل العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع المدني في عصر يبدوا فيه أن الثقة في الحكومة والسخط بين المواطنين يزداد. وتوصل إلي مجموعة محددة جداً من الظروف تمكن العلاقات المؤسسية من إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، نظراً لأن المسئولين الحكوميين عبر مستويات الدولة لم يقتنعوا بفكرة الحوكمة التشاركية التي يجب عليهم تصميم المؤسسات وفقاً لها، ومن ناحية أخري لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتوقع من الدولة أن تحل قضايا التهميش التي طال أمدها علي الورق(Donaghy, Maureen, 2018).

بينما سعت دراسة عبد الناصر طلب، هناء صيام عن دور التمويل الحكومي في تعزيز إنتاجية الجمعيات التطوعية نحو التعرف علي دور التمويل الحكومي في تعزيز إنتاجية الجمعيات التطوعية والهيئات النسائية، فضلاً عن تحديد أشكال التمويل الحكومي للجمعيات التطوعية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان علي المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالإستبيانة التي تم تطبيقها علي العاملين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك أثراً دال إحصائياً للتمويل الحكومي النقدي والعيني في تعزيز إنتاجية الجمعيات التطوعية والهيئات النسائية، كما أظهرت الدراسة دور التمويل الحكومي النقدي للجمعيات التطوعية والهيئات النسائية، وهو ما أكدت عليه معظم أفراد العينة علي أن هناك دوراً للتمويل الحكومي بدرجة مرتفعة(طلب، صيام، ٢٠١٩). في حين استهدف Sidel, Hu من خلال دراستهم عن الرفاه والدولة والمجتمع المدني

وكوفيد – ١٩ في الصين، تناول قضية كوفيد – ١٩ والعلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني، من خلال سيطرة الصين علي منظمات المجتمع المدني في عصر كوفيد، وتوصل الباحثان إلي أن الدولة ومنذ ٢٠١٢ قضت وقتاً كبيراً في وضع إطار عمل قائم علي الرقابة والتقييد تجاه المنظمات غير الحكومية المحلية والخارجية، والمؤسسات والمنظمات غير الربحية والجمعيات الخيرية الأخري التي تعمل في الصين، رغم أنها عززت دورها علي تقديم الخدمات وجمع الأموال، لكن من خلال خضوعها لإشراف وأنشطة الدولة(Sidel, Hu, 2020). وأخيراً جاءت دراسة Tandon, Aravind حول إعادة النظر في ديناميكيات الدولة والمجتمع المدني في الهند أثناء جائحة كوفيد، حيث سعت نحو التعرف علي دور منظمات المجتمع المدني في الهند لدعم جهود الحكومة من خلال لعب دور الشريك النشط في توفير الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين، وتقديم نظرة عامة موجزة عن استجابة المجتمع المدني للوضع الوبائي علي مستوي القواعد الشعبية والسياسات، ومناقشة عملية التناقض في الكفاءة والإلتزام الواضح للمجتمع المدني، والذي يأتي بعد حملة قمع ضد منظمات المجتمع المدني من قبل الدولة. وتوصلت النتائج إلي أن مسار الأشهر التسعة الماضية أظهرت مدي استجابة المجتمع المدني الهندي ومرونته وثباته في عملياته وإلتزاماته اليومية، وأن هناك عدم تسامح متزايد من قبل المجتمع المدني للسياسات والبرامج والإجراءات الحكومية التي لا تساعد الفقراء والمستبعدين، كما أكدت الدراسة تدهور علاقات الثقة بين المجتمع المدني والدولة من خلال ما قامت به الحكومة من إجراءات(Tandon, Aravind, 2021).

الإجراءات المنهجية للدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي جمع المعلومات والبيانات والمعارف، وترتيبها بشكل يساعد علي تحليلها وتفسيرها بصورة تخدم أهداف الدراسة، وتساعد في الاجابة علي التساؤلات بقصد الوصول إلي نتائج تساعد علي تقديم توصيات ذات أثر فعال في حل الإشكالية. كما تطلبت الدراسة استخدام المسح الاجتماعي الذي يهتم بدراسة المؤسسات من حيث تشكيل الاختصاصات والعلاقة التي تربط بينها، كما اعتمدت على المنهج المقارن وذلك بغرض متابعة التطورات في العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. ونظراً لتعدد جوانب وأبعاد الظاهرة محل الدراسة، فقد تم الإستعانة أيضاً بالمنهج التاريخي بهدف التعرف علي العمق التاريخي للظاهرة، ومتابعة تغيراتها وتقلباتها المختلفة، من خلال العوامل التي تصوغها في صورها المتعددة، وبالتالي عدم الإكتفاء برصد سماتها في الوقت الراهن، مما من شأنه أن يعزلها عن جذورها التاريخية، ومن هنا قسم الباحث منهج الدراسة إلى قسمين:

١ – القسم المكتبي: ويقال عليه الإطار النظري وفيه قام الباحث بمحاولة الغوص في أعماق الدراسة المكتبية الأكاديمية وأدبيات الدراسة والاطلاع على مصادر المعلومات والمراجع التي تناولت

إشكالية الدراسة، وكل المصادر ذات الصلة بموضوع البحث والدراسة، حتى يتمكن من وضع الأسس السليمة لخط سير الدراسة عموماً.

٢ – الجانب الميداني: ويتمثل في الدراسة الميدانية للقطاع محل الدراسة بغرض ربط الإطار النظري بالواقع العملي، وجمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة رئيسية لجمع البيانات مُمثلة في الاستبيان المُوجه إلى ثلاث فئات من مجتمع البحث علي اختلاف توجهاته وثقافاته، وتم تطبيق الاستبيان في صورته النهائية علي عينة مكونة من خمس جمعيات في محافظة المنوفية، روعي فيها فعالية الجمعية ونشاطها. كما سعي الباحث إلي الاستفادة من أسلوب تحليل آراء المبحوثين بصورة جزئية في تطوير أداة الدراسة، بإعطاء أهمية أكبر للكيف مقارنة بالكم، بل وتوظيف الكم لخدمة الكيف. كما حاولت الدراسة الاستعانة بالأدوات البحثية الأخري لجمع البيانات التي تراوحت بين المقابلات الشخصية مع عدد من نشطاء العمل الأهلي، والمصادر الرسمية للبيانات من الأجهزة الحكومية،

مجالات الدراسة:

١– المجال الجغرافي (المكاني): حيث تَّم التركيز على دراسة واقع المجتمع الريفي بصفة عامة وتحديداً مجتمع قرية سمادون لما بها من عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات مجتمعية مختلفة، وما تتسم به هذه الجمعيات من عمليات المنافسة قد تصل في بعض الأحيان حد الصراع، لغلبة التباينات الاجتماعية والثقافية والعصبيات علي بعض قاداتها.

٢ – المجال البشرى للدراسة: نظراً لأن الدراسة ترتبط بتوضيح وتحليل طبيعة العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، فقد استهدف الاستبيان قياس مدي رضا المنتسبين والعاملين في الجمعيات الأهلية علي الأطر التشريعية المنظمة لشئون المجتمع المدني، ومدي تحقيقها لإستقلالية المنظمات الأهلية، علي إعتبار أن هاتين الفئتين هما أصحاب خبرة في هذا المجال. كما سعي الباحث إلي تحليل آراء عينة مختارة عمدياً من قيادات بعض منظمات المجتمع المدني استناداً لمحك أساسي وهو المشاركة في الجدل حول القضايا محور التحليل، وقد اهتم الباحث اهتماماً أساسياً بعينة من منظمات المجتمع المدني علي إعتبار أنها أهم صور المجتمع المدني التي يتعين دراسة طبيعتها في هذا البحث، ومرد ذلك أن محور التركيز في هذه الدراسة هو طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عبر الفترات التاريخية المتباينة، وعلي إعتبار أن منظمات المجتمع المدني

أيضاً من أكثر الفاعلين قدرة علي النفاذ إلي الرأي العام في المجتمع، بحكم ما تملكه من تنظيمات متعددة ومتنوعة.

٣ – المجال الزمني: وهي الفترة الزمنية التي تم فيها تطبيق الدراسة الميدانية بعد جمع المعلومات وتكوين الإطار النظري حول موضوع الدراسة. وانقسم المجال الزمنى للدراسة إلى مرحلتين:

أ – المرحلة الاستطلاعية واستغرقت أسبوعين (مرحلة التحقق من ثبات الاستمارة) وهي الفترة من ٢٠٢١/٦/١٥ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ م .

ب – أما الدراسة الميدانية فقد استغرقت ثلاثة شهور (مرحلة جمع البيانات بعد التأكد من ثبات الاستمارة) وهي الفترة الممتدة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٠/٣١ م، وذلك قبل تصنيف المادة العلمية وكتابة التقرير النهائي للدراسة.

نتائج الدراسة:

في سياق العرض السابق بات واضحاً أنه بالرغم من حرص الحكومات علي زيادة دور الجمعيات والمنظمات الأهلية في مختلف المجالات وخاصة ما تعلق منها بالرعاية الاجتماعية بعد تراجع دور الدولة فيها مثل، المساعدات الاجتماعية والصحة والتعليم والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وأن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أصبحت تحتل محوراً هاماً فيما يدور من جدل فكري، مما يعني وجود إختلاف حول دور كلاً منهما، وبالتالي أضحت تلك المنظمات في كثير من الحالات في مواجهة مباشرة مع الجولة بحكم مطالبتها بمزيد من التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعليه تتحدد تلك المواجهة في سياق حجم السلطات الممنوحة لبناء سياسات اجتماعية وسياسية تحول دون الصدام الشامل مع الدولة، مع ضرورة الأخذ في الإعتبار عدم إختزال تلك القضية في حدود الجدل حول بعض المواقف المتعددة بين الدولة والمجتمع المدني، مثل صدور قانون أو تعديل قانون آخر رغم مالها من أهمية في تنظيم شئون المجتمع المدني أو غير ذلك من المواقف، بل يجب أن يمتد ليشمل المناخ المصاحب لممارسات المجتمع المدني في شتي المجاللات، وبناءً عليه توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج علي النحو التالي:

١ – أن القوانين التي تعطي حق الإشراف علي أنشطة الجمعيات أصبحت بمثابة ممارسات بيروقراطية تضعف الاستقلال الذاتي للمجتمع المدني وتحصره في أضيق نطاق. وتتفق هذه النتيجة مع ما أكدته دراسة محمود عودة من قبل، حيث أشارت إلي أن علاقة الدولة بالجمعيات الأهلية اتخذت مسارين، تمثل الأول في المسار الذي تتحكم فيه الدولة، وتحدد الثاني في المسار الذي تحدده الجمعيات الأهلية في علاقتها بالدولة، فضلاً عن أن الدولة لا تهتم بصفة عامة كثيراً بالجمعيات الأهلية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية أو الخدمات الإنسانية، بقدر تسعي إلي السيطرة والهيمنة علي المنظمات العاملة في المجالات الحقوقية والحريات العامة والثقافية(عودة

وآخرين، ٢٠٠٠). كما اتفقت تلك النتائج مع دراسة أماني قنديل التي تبين من خلال بأن أهم العقبات أمام المنظمات الأهلية يتمثل في المناخ غير الديموقراطي السائد والذي يتمثل في احتكار الحكومات والأجهزة البيروقراطية آليات صنع القرار والمعلومات(قنديل، ١٩٩٥، ١٨٣).

٢ – أن الصلاحيات المُطلقة التي تخول للدولة حل الجمعيات أو إدماجها تؤدي إلي حالة إنعدام ثقة متبادلة وإلي علاقات متوترة، تستطيع الحكومات من خلالها أن تستخدم تلك الصلاحيات الممنوحة لها بحكم القانون من خنق وتهديد المنظمات الأهلية. وهو ما ظهر جلياً في عام ٢٠١٧ التي أصبحت البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني فيه أكثر تعقيداً، لاسيما بعد إقرار القانون رقم ٧٠ في مايو من نفس العام، والذي لم تصدر لائحته التنفيذية حتي نهاية ٢٠١٧، وارتكز تطبيق القانون علي أنظمة القانون ٨٤ السابق لسنة ٢٠٠٢، الأمر الذي تسبب في حالة عدم التيقن والارتباك لمنظمات المجتمع المدني والمسئولين في وزارة التضامن الاجتماعي علي حد سواء، رغم أن مسئولية تطبيق القانون تقع علي عاتق الوزارة.

٣ – أن تعدد مستويات الرقابة والإشراف علي الجمعيات الأهلية يخلق إشكاليات عديدة تعوق قيام المنظمات الأهلية ببرامجها ومشروعاتها، خاصة إذا ما كانت الدولة تساند سلطات الإشراف وتعطيها الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها دون حدود.

٤ – أن مصادر تمويل بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية يعتبر مصدر توتر بين الدولة والمجتمع المدني، فلا تستطيع هذه الجمعيات قبول المساعدات الأجنبية وفقاً للقانون إلا بعد الحصول علي موافقة الدولة، كما تشترط أن تشرف الحكومة علي توزيع تلك المساعدات. وهو ما كان مصدراً لعلاقة التوتر بين الدولة والمجتمع المدني في عام ٢٠١٢ من تمويلات وتدخلات أجنبية لم تفصح الدولة عن مصدرها حتي الآن. كما واصلت السلطات ملاحقة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومعاقبتها لتلقيها التمويل من الخارج علي نحو غير مشروع، وغالباً ما ارتكزت هذه الملاحقات القانونية إما علي قانون منظمات المجتمع المدني السابق الذي فرض علي منظمات المجتمع المدني الحصول علي موافقة الحكومة قبل الحصول علي التمويل، أو علي المادة ٧٨ من قانون العقوبات التي عُدلت في عام ٢٠١٤ لفرض عقوبات مشددة علي تلقي أموال من الخارج بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس بإستقلال البلاد أو الإخلال بالأمن والسلم العام، علي خلفية القضية ١٧٣ الخاصة بالتمويل الأجنبي عام ٢٠١٢.

٥ – أن الدولة والحكومة بوصفهما المشرفان علي المجتمع المدني يعتبران مصدراً من مصادر تمويل الجمعيات الأهلية، وعليه فهما يحددان أولويات التمويل وفقاً للإحتياجات الاجتماعية، وأهمية المشروعات، فقد تقدم الدولة والحكومة دعماً فنياً يتمثل في إنتداب خبراء وموظفين للعمل بتلك المنظمات، هم أقرب للمراقبين علي شئونها عن كونهم من العاملين بها.

٦ – أن الدولة والحكومة قد تصبح العلاقة متوترة بينهما إذا بدأت الحكومات تستشعر بأن أنشطتها تواجه تهديداً سياسياً أو تحدياً من جانب أنشطة تلك المنظمات، أو أن قادة تلك المنظمات يشكلون خطراً يهدد النظام.

٨ – تشير النتائج إلي أن واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تضع شرعية النظام في مأزق، حيث تنحسر قدرة النظام عن السيطرة والتأثير في كثير من المجالات المجتمعية لصالح القوي الإسلامية والعلمانية المنتشرة في تلك المنظمات. ونستخلص من ذلك حقيقة مؤداها أن التطور الديموقراطي مرتبط بتطور المجتمع المدني، وأن تحقق الأول علي المستوي البعيد يظل مرتهناً بوجود وتطور مجتمع مدني قادر علي تحقيق التوازن بينه وبين الدولة.

٩ – أحدث التصاعد المتزايد لدور المنظمات الأهلية علي المستوي العالمي دوراً إيجابياً علي رؤية الدولة للمجتمع المدني، فقد أسهمت ظروف العولمة في تغيير شكل العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، وتحديداً فيما يتعلق بالإطار القانوني الحاكم، حيث لم يعد بملامحه المسيطرة علي الجمعيات الأهلية مواكباً للتشريعات العالمية التي تفسح المجال أمام الدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في كافة المجالات المجتمعية، وهو ما كان سبباً في إصدار القانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ الحالي.

١٠ – أن دخول القوي الجديدة أو حسب ما أسماه جيمس روزناو الفاعلين خارج السيادة الساحة العالمية، أدي إلي تغيير قواعد اللعبة التي كانت في السابق من صلاحيات الدولة دون سواها، فالعالم اليوم أصبح يطبعه هذا الصعود القوي للمجتمع المدني الذي يريد أن يقول كلمته في قضايا كانت في الماضي من صلاحيات الدولة السيادية، وهو ما أكدت عليه دراسة محمد بوست عن المجتمع المدني بين التنظير والممارسة من أن المجتمع المدني يتضمن القدرة علي التنظيم الذاتي للمجتمع ومصالحه المختلفة دون الحاجة إلي الدولة، فعند تشكله يساهم في ترسيخ قيم التضامن والتعاون، رغم أنه خاضع للقوانين التنظيمية المؤطرة له وللفاعلين فيه(بوست، ٢٠١٨).

١١ – بينت النتائج اختراق الدولة لمؤسسات المجتمع المدني من خلال سعي الحكومة إلي إلحاق منظمات المجتمع المدني بها دون السماح لها بالوجود المستقل، مع التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها، وبذلك يصبح المجتمع المدني كياناً بلا معني أو مضمون، حيث يفقد استقلاله ويعجز عن الحركة والإبداع والمبادرة، بينما تصبح الدولة هي المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل، لأنها لم تتحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات، وإشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية، وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع بقدر ما هي علاقة شراكة وتكامل، إذا لا تزال الدولة العميقة في العالم العربي لا تقر بالحريات ومستمرة في احتكار المجال العام.

١٢ – أن هناك تحول نسبي ومحدود من جانب الدولة تجاه المجتمع المدني وتنظيماته، تمثل في التعامل مع بعض نشطاء العمل الأهلي أثناء إعداد القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ من خلال التجربة التفاوضية التي تمت أثناء مراحل إعداده وطرحه للنقاش المجتمعي، وهو أمر يتسم بالإيجابية إلي حد ما أياً كانت النتائج التي ترتبت عليه من عدم دستورية، ومن ثم العودة للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي يسيطر ويهيمن علي المجتمع المدني ومتضمناته. ويمكن تفسير ذلك بأن قيام علاقة تفاعلية ومتوازنة بين المجتمع المدني والدولة هي الصورة المثالية المفترضة والمطلوبة، والسبيل الذي يمكن من تجميع طاقات المجتمع وتوظيفها في خدمة أهداف الدولة والمجتمع معاً. وهو نفس ما أكد عليه محمد الخشت من أن العلاقة المُثلي بين الدولة والمجتمع المدني ليس في إحكام هيمنة الحكومة علي المجتمع المدني،في إضعاف سلطة الحكومة وجعلها هشه، بل في الشراكة بينهما في تنمية المجتمع، وفي إحداث تغيير اجتماعي وفكري (الخشت، ٢٠٠٧، ٣٧).

توصيات الدراسة:

١ – الحد من تداخل وتنازع الاختصاصات بين الدولة والمجتمع المدني، من خلال إقامة قواعد واضحة للعمل يحددها الشركاء لتكون بمثابة ضوابط وقوانين تنظيمية، تحدد دور كل شريك واختصاصه بدقة في مجال الشراكة بينهم.

٢ – توفر إطار قانوني ومؤسسي يحدد أسس العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، مع مراعاة مراجعة هذا الإطار بإستمرار في ضوء التغييرات التي تطرأ علي المجتمع.

٣ – ضرورة إشراك مؤسسات ومنظمات المجتمع في وضع تصورات للعلاقة بينهم، بوصفها شريك حيوي يلعب دوراً جوهرياً في تحقيق التنمية مع الدولة.

٤ – ضرورة إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، حتي يتحقق أكبر قدر من التعاون والحصول والشراكة بينهم.

٥ – ضرورة العمل علي تغيير نظرة الأفراد تجاه المجتمع المدني، وخاصة بعد ما مر من أحداث عام ٢٠١٢ وما تبعها من تمويلات خارجية صدعت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والمواطنين.

٦ – ضرورة السعي نحو إعداد قانون ينظم عملية التطوع في منظمات المجتمع المدني، لإلغاء ثقافة التوريث السائدة في بعض المنظمات الأهلية لدي البعض، وضمان دوران السلطة بين الأعضاء في إطار مفهوم الحكم الرشيد، وتجديد الدماء والأفكار والانفتاح علي الآخر.

٧ – ضرورة تخليص المجتمع المدني من تبعيته للدولة وهيمنتها عليه، شرط أن يلتزم بإحترام القانون ومبادئ المجتمع وأهدافه.

المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠١) بناء المجتمع المدني : المؤشرات الكمية والكيفية، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٩٩٤.

إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠٢) الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، ص ص ٦٣-٨٣

إبراهيم، سعد الدين (٢٠٠٠) المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في مصر، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية بالتعاون مع دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ص ١٣.

أبو هزيم، طارق زياد (٢٠١٧) المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديموقراطية: مقاربة سياسية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج ٢٣، ع ١، آذار، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، الأردن، ص ١٩٣

أحمد، أميرة عادل (٢٠٢١) مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١٢، ع ٢، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص ١٦٤

أحمد، سمير نعيم (١٩٨٢) النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ص ١٨٧

الأفندي، عطية حسن (١٩٩٨) المنظمات غير الحكومية والتنمية: إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢٣

البحيري، ولاء علي(٢٠١٦) المجتمع المدني والاصلاح القانوني في الحالة المصرية، القاهرة، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ص ٥

البدري، هشام محمد (٢٠٠٢) الدولة والمجتمع المدني في واقع متغير، المؤتمر العلمي السنوي السادس: التأثيرات القانونية والاقتصادية والسياسية للعولمة علي مصر والعالم العربي، مج ١، كلية الحقوق، جامعة المنصورة

البنك الدولي(٢٠٠٥) قضايا وخيارات لتمكين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني، مارس، نيويورك، ص ص ١٧ – ١٨. متاح عبر الرابط: http://www.woldBank.org

الجابري، محمد عابد (١٩٩٣) إشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي، ع ١٦٧، السنة ١٥، يناير، ص ١٢

الجوهري، عبد الهادي(١٩٩٨) قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص ٨٤

الخشت، محمد عثمان (٢٠٠٧) المجتمع المدني والدولة: الإنفصال أفضل لإنسان أفضل، مجلة الدبلوماسي، ع ٣٢، يناير، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، مصر، ص ٣٧

الخشت، محمد عثمان (٢٠٠٧) المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الدباغ، زياد سمير زكي (٢٠١٠) العلاقة بين تطور مؤسسات المجتمع والتحول الديموقراطي في الوطن العربي: مصر أنموذجاً، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج ٩، ع ٢، آذار، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق.

الدجدج، عائشة عبد الفتاح (٢٠١٥) دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة المواطنة والوعي السياسي، المؤتمر السنوي الثالث عشر: العقد العربي لمحو الأمية ٢٠١٥-٢٠٢٤ : توجهات وخطط وبرامج، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، ص ص ٣١٤-٣١٥

السيد، مصطفي كامل (١٩٩٢) مؤسسات المجتمع المدني علي المستوي القومي، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٦٤٤

الشبراوي، مريم عيسي (٢٠٠٣) المجتمع الأهلي والدولة العربية: قراءة أولية في حالة المجتمع، شئون اجتماعية، مج ٢٠، ع ٨٢٠، جمعية الاجتماعيين بالشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص ١٩٦

الشمري، موضي مطني (٢٠١٣) دور الجمعيات الخيرية النسائية في استقطاب المرأة في العمل التطوعي: دراسة ميدانية علي العاملات في الجمعيات النسائية في مدينة الرياض، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أم القري، ص ١، ص ١٥٦

الصبيحى، أحمد شكر (٢٠٠٠) مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٨٧

الصبيحي، محمد (٢٠١٨) المجتمع المدني والدولة في العراق قبل وبعد عام ٢٠٠٣: دراسة مقارنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مج ٢٤، ع ٤، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، العراق، ص ٤٥

الطاهر، أجغيم (٢٠١٥) المجتمع المدني: من مفهوم ملتبس إلي ممارسة تتخطي الحدود القومية، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٣٨-٣٩، مارس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ٥٢٤

العاقل، عبد السلام (٢٠٠٧) دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف السياسة السكانية، صنعاء، اليمن، مقدمة الدراسة ص " ح ".

العلوي، سعيد بنسعيد (١٩٩٢) نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١١

القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٣

القانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية بعددها رقم ٢٠ مكرر الصادر بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠١٧ . ومتاح عبر الرابط التالي : http://www.vetogate.com

القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ٨

المقداد، العزام، محمد أحمد، أمين علي (٢٠١٦) مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: العلاقة المتبادلة دراسة حالة الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٤٤، ع ١، الأردن، ص ٢٣٢

النجار، باقر سلمان (٢٠٠٨) المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح، مجلة المستقبل العربي، ع ٣٣٨ أبريل، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، ص ٦١

الوكيل، محمد إبراهيم (٢٠٠٩) دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١١٦٢.

بطرس، هويدا عدلي رومان (١٩٩٨) المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: دراسة في التسامح السياسي لدي النخبة السياسية، رسالة كتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ١٢

بطرس، هويدا عدلي رومان (١٩٩٨) المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: دراسة في التسامح السياسي لدي النخبة السياسية، مرجع سابق، ص ١٤

بن مرزوق، عنترة (٢٠١٧) إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة الغربية بالجزائر، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، ع ٣، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.

بوست، محمد (٢٠١٨) المجتمع المدني بين التنظير والممارسة: دراسة سوسيولوجية للمجتمع المغربي، باحثون، المجفة المغربية للعلوم الاجتماعية ة، ع ٣-٤، مارس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، المغرب.

جيدنز، أنتونى (٢٠٠٢) نظرية علم الاجتماع ، في مصطفى خلف "مترجم" قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص٣٩٢-٣٩٣

حسين، عبد القادر (٢٠٢٠) الدولة والمجتمع المدني في الفكر والممارسة: دراسة مقارنة للمنظور الغربي والمنظور العربي والإسلامي، دفاتر السياسة والقانون، مج ١٢، ع ٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص٢٥٢

خليل، فؤاد (٢٠٠٢) الفكر النهضوي العربي والانكسار البنيوي، دار الفارابي، بيروت، ص ٢٥.

زيد، عبد الحميد (٢٠١١) الدولة والمجتمع المدني والتحول السياسي: إشكاليات معاصرة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي الثامن عن دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي للمرحلة الانتقالية، الجمعية المصرية للبحوث وتنمية المجتمعات المحلية، محافظة الغربية، ٢٠١١/٦/٢٩، ص ص ٣-٤

سلام، محمد (٢٠١٧) المجتمع المدني تجذيره لصفة المواطنة، مجلة في رحاب الزيتونة، ع ٥، يوليو، جمعية قدماء جامع الزيتونة وأحبائه، تونس، ص ٦٢

سلامة، حسن محمد (٢٠٠٤) العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة.

صابر، مولاي عبد الصمد (٢٠١٧) تطور علاقة المجتمع المدني بالدولة صراع وإحتواء أم تفاعل وشراكة: المجتمع المغربي أنموذجاً، منشورات مجلة العلوم القاونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، ع ٨، خراط ميمون، المغرب، ص ٦٩

طلابي، أمحمد (٢٠١٤) المجتمع المدني بين الدولة العميقة والمجتمع العتيق، مجلة الفرقان، ع ٧٤، المغرب، ٢٠١٤، ص ٣

طلب، صيام، عبد الناصر، هناء زكريا عبد الرحمن (٢٠١٩) دور التمويل الحكومي في تعزيز إنتاجية الجمعيات التطوعية والهيئات النسائية في الأردن : وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنموذجاً، مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع ٢٩، مارس ٢٠١٩، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن.

عبد الرشيد، محمود (٢٠٠٣) أحمد عسكر، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة: تأصيل نظري ودراسة ميدانية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٣١

عبد الفتاح، نبيل (٢٠٠٣) سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الاصلاح، دار ميريت للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٣٣٤

عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠٠٦) قيم العمل الأهلي في مصر، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص٨٤

عبد الوهاب، أيمن السيد (٢٠١٨) المجتمع المدني المصري وحتمية التفعيل، مجلة الديموقراطية، مج ١٨، ع ٧١، يوليو، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

عبد اللطيف، رشاد(٢٠٠٠) إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ص ص ٢٤-٢٥

عثماني، يونس (٢٠٢٠) أي دور للبرامج الوطنية في تحقيق التنمية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع ٣٠، يونيو، المغرب

عودة، محمود (٢٠٠٠) واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.

عوض الكريم، منهل عمر أحمد (٢٠٠٨) العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وتاثيرها علي الاستقرار السياسي: دراسة حالة السودان ١٩٥٦-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

غيث، عاطف (١٩٧٢) دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٢٩ ٣٠.

فرحات، محمد نور (٢٠٠٤) الدولة والمجتمع المدني العربي: إشكاليات العجز والهيمنة والتوجهات الليبرالية، شئون عربية، ع ١١٧، ربيع ٢٠٠٤، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، ص ص ١٠٦-١٠٧

قنديل، أماني (١٩٩٩) مدخل لدراسة الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص٢٤

قنديل، أماني (١٩٩٥) محددات العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومة في القطاع الثالث في العالم العربي، الجمعية العمومية العالمية لدعم المجتمع المدني في العالم، منظمة سيفيكوس، دار المستقبل العربي القاهرة، ص ١٨٣

قنديل، أماني (٢٠٠٠) المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ١١٠

مباركيه، منير (٢٠١١) علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها علي العملية الانتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أبريل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ٤١٤

منصور، رضوان، رضوان محمد ميلود، البدري الطاهر عياد (٢٠١٦) إشكالية العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، مجلة جامعة الزيتونة، ع ١٩، سبتمبر، جامعة الزيتونة، تونس، ص ١٠٧

مهديوي، ماجدة شاكر (٢٠٢١) الدولة والمجتمع المدني، مجلة الآداب، ع ٩٦، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص ٥٥٨

نصر، شاهر أحمد (٢٠٠٦) الدولة والمجتمع المدني، مجلة العلوم الاجتماعية، مج ٣٤، ع ٣، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص ١٨٥-١٨٦

هلال، علي الدين (١٩٩٧) تطور النظام السياسي في مصر ١٨٠٣ – ١٩٩٧ ، مركز القحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ٢٦٧ – ٢٦٨.

هنتنجوتن، صامويل (١٩٩٣) الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ص ص ٨١-٨٤

هندي، عثمان (٢٠٠٦) رأس المال الاجتماعي: الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص٣٧ . ٣٨

وزارة التضامن الاجتماعي(٢٠١٧) إحصائيات بعدد الجمعيات الأهلية العاملة في مصر حسب نوع النشاط.

المراجع الأجنبية:

Cohen, J. L. (1984). Class and civil society: The limits of Marxian critical theory. *Studies in Soviet Thought*, *27*(4).

Diamond, L. (1994). Toward Democratic Consolidation: Rethinking Civil Society. *Journal of Democracy*, *5*(3), 4-17.

Donaghy, M. (2018). Reforming the Relationship between the State and Civil Society in Latin America. *Latin American Research Review*, *53*(2).

Roelofs, J. (1995). The third sector as a protective layer for capitalism. *Monthly Review*, *47*(4), 16-26.

Kumar, K. (1993). Civil society: An inquiry into the usefulness of an historical term. *British Journal of Sociology*, 375-395.

Salamon, L. M., & Anheier, H. K. (1998). Social origins of civil society: Explaining the nonprofit sector cross-nationally. *Voluntas: International journal of voluntary and nonprofit organizations*, *9*(3), 213-248.

Sidel, M., & Hu, M. (2021, January). Party, State, Civil Society and Covid-19 in China. In *Nonprofit Policy Forum* (Vol. 12, No. 1, pp. 199-211). De Gruyter.

Putnam, R., Leonardi, R., & Nanetti, R. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy, 1993. *Princeton, NY: Princeton University Press Valdeltagande i kommunerna.(SCB, 2002)*.

Radcliffe-Brown, A. R. (2021). Social Structure [1958]. *Readings for a History of Anthropological Theory*.

Tandon, R., & Aravind, R. (2021, January). Source of Life or Kiss of Death: Revisiting State-Civil Society Dynamics in India during COVID-19 Pandemic. In *Nonprofit Policy Forum* (Vol. 12, No. 1, pp. 147-163). De Gruyter.

Abstract:

In this study, we dealt with the origin and significance of the concepts of civil society and the state, and it was clear to us that the analysis of the origin of each concept and its relationship to the other is based on each other, and that their significance is linked to the social, political and intellectual development of Western countries, as the two concepts appeared with new meanings commensurate with the nature of the historical development of this As for the use of the two concepts in Arab countries in the areas of political and social thought and practice, it was recent and not rooted, as the beginning of the use of the concept of civil society as a tool for understanding and analysis dates back to the mid-1980s, when it was used as a goal that these countries aspire to reach. It is worth noting that the process of introducing the two concepts was in the midst of the dynamic of the profound transformations that the Arab countries are going through. Therefore, the thinkers interested in studying them were divided into two categories, between supporters of the validity of their use and those with reservations about it. Our contribution, by addressing these aspects, is to highlight the importance of discussing the problem of associations that make up what is known in Arab countries as civil society, in terms of their difference from civil society associations, their status and their ability to play important roles in the progress of societies. The study reached several results, including:

Laws that give the right to supervise the activities of associations have become bureaucratic practices that weaken the autonomy of civil society and limit it to a narrow scope. Also, the absolute powers that authorize the state to dissolve or merge associations, leads to a state of mutual distrust and to tense relations,

through which governments can use those powers granted to them by law to stifle and threaten NGOs. The multiplicity of levels of control and supervision over NGOs creates many problems that impede NGOs from carrying out their programs and projects, especially if the state supports the supervisory authorities and gives them the necessary powers to carry out their tasks without limits.

Keywords: the state, civil society, NGOs.